Menoufia University
Faculty of Agriculture
Shebin El-Kom
Defartment of Agricultural
Extension and Rural sociology

حامعة المنوفية
كليـة الزراعـة بشبين الكوم
قسم الارشاد الزراعى والمجتمع الريفى

التمييز ضد المرأة الريفية بمحافظة المنوفية

رسالة علمية

مقدمة إلى إدارة الدراسات العليا بكلية الزراعة – جامعة المنوفية
استيفاءا
للدراسات المقررة للحصول على درجة دكتور الفلسفة فى العلوم الزراعية تخصص (مجتمع ريفى)

مقدمة من

رضـــا محى الدين على شاهيـــن

بكالوريوس فى العلوم الزراعية . شعبة الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى
كلية الزراعة – جامعة المنوفية (٢٠٠٨)
ماجستير في العلوم الزراعية – تخصص مجتمع ريفى
كلية الزراعة – جامعة المنوفية (٢٠١٦)

تحت اشراف

ا.د. فؤاد عبد اللطيف سلامة
استاذ الاجتماع الريفى المتفرغ
قسم الارشاد الزراعى والمجتمع الريفى
كلية الزراعة . جامعة المنوفية

ا.د. يسرى عبد المولى رميح
رئيس بحوث متفرغ – معهد بحوث الارشاد
الزراعى والتنمية الريفية
مركز البحوث الزراعية

ا.د. فرحات عبد السيد محمد
استاذ الاجتماع الريفى ورئيس مجلس قسم
الارشاد الزراعى والمجتمع الريفى
كلية الزراعة – جامعة المنوفية

ا.د. خالد عبد الفتاح على
استاذ الاجتماع الريفى
قسم الارشاد الزراعى والمجتمع الريفى
كلية الزراعة . جامعة المنوفية

٢٠٢١

الفهرس

المحتوى	رقم الصفحة
الباب الأول – مقدمة	
تمهيد	١
المشكلة البحثية	٣
أهداف الدراسة	٦
أهمية الدراسة	٦
الباب الثانى - الإطار النظرى والعرض المرجعى	
الفصل الأول **الإطار المفهومى للتمييز ضد المرأة الريفية والمفاهيم والمتصلة به**	
أولا : مفهوم التمييز لغوياً	٨
تعريف التمييز اصطلاحاً	٩
مفهوم التمييز ضد المرأة	٩
ثانيا : بعض المفاهيم ذات الصلة بمفهوم التمييز ضد المرأة الريفية	١١
ظاهرة التمييز ضد المرأة في العصور القديمة	١٧
تطور التمييز ضد المرأة	٢٢
أسباب التمييز وأسسه	٢٤
مظاهر التمييز ضد المرأة الريفية	٣١
أنواع التمييز ضد المرأة في المجالات المختلفة	٣٢
عوامل التمييز الاجتماعى ضد المرأة الريفية	٥٢
تعقيب	٦١

تابع الفهرس

المحتوى	رقم الصفحة
الفصل الثانى **التوجهات النظرية في دراسة التمييز ضد المرأة الريفية**	
تمهيد	٦٢
نظرية الصراع	٦٢
نظرية التنشئة الاجتماعية	٦٤
نظرية التعلم الاجتماعى	٦٤
نظرية ثقافة العنف	٦٤
نظرية المصدر والتبادل	٦٥
النظرية الاقتصادية (الفقر والحرمان)	٦٥
النظرية النسوية والنوع الاجتماعى	٦٦
نظرية التفاعل الرمزى	٧٣
نظرية الحاجات الانسانية	٧٣
النظريات النسوية المختلفة في ضوء تناولها للتفاوتات الاجتماعية التي تتعرض لها المرأة في المجتمعات الانسانية	٧٤
تعقيب	٨٤
الفصل الثالث	
نبذه تاريخية عن تطور الجهود الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة	٨٥
التمكين في مقابل التمييز ضد المرأة	٨٨
آليات وسبل تمكين المرأة الريفية	٨٨
آليات النهوض بالمرأة لمواجهة التمييز النوعي ضدها	٩٦
مقترح استراتيجية للتصدي والقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة الريفية	١٠١
جهود منظمات المجتمع المدنى في مناهضة التمييز ضد المرأة الريفية	١٠٤

تابع الفهرس

المحتوى	رقم الصفحة
الفصل الرابع **الدراسات السابقة**	
تمهيد	١١٧
القسم الأول : الدراسات العربية	١١٨
تعليق عام حول الدراسات العربية	١٥٦
القسم الثانى : الدراسات الأجنبية	١٥٨
رؤية نقدية على الدراسات الأجنبية	١٦١
الباب الثالث **الإجراءات البحثية**	
تمهيد	١٦٢
أولا : منطقة الدراسة	١٦٢
ثانيا : عينة الدراسة	١٦٣
ثالثا : جمع البيانات	١٦٣
رابعاً: التحليل الإحصائى للبيانات	١٦٤
خامساً: المفاهيم الاجرائية وقياس متغيرات الدراسة	١٦٦
سادساً: فروض الدراسة	١٨٨
سابعاً : النموذج السببى المقترح للتمييز ضد المرأة الريفية	١٨٩
الباب الرابع **النتائج والمناقشات البحثية**	
تمهيد	١٩٢
الفصل الأول: استعراض نتائج البيانات الخاصة بالاتجاه نحو التمييز ضد المرأة الريفية ومستوى معاناه المرأة الريفية من التمييز	١٩٢
الفصل الثانى :وصف طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وكلاً من الاتجاه والمعاناة من التمييز ضد المرأة الريفية	١٩٤
أ – وصف طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة ودرجة الاتجاه نحو التمييز ضد المرأة الريفية	١٩٤

تابع الفهرس

المحتوى	رقم الصفحة
ب – وصف طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة ودرجة معاناة المرأة الريفية من التمييز	١٩٥
الفصل الثالث : استعراض نتائج التحليل السببى لإختبار النموذج السببى المقترح للتمييز ضد المرأة الريفية	١٩٨
الفصل الرابع: أسباب التمييز ضد المرأة الريفية وآثاره المترتبة على المرأة العربية والريفية	٢١٧
تمهيد	٢١٧
أولا : أسباب التمييز ضد المرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات الريفيات	٢١٧
ثانيا : رؤية تحليلية سوسيولوجية للآثار الاجتماعية والثقافة المترتبة على إنتشار ظاهرة التمييز ضد المرأة الريفية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة	٢٢٠
الباب الخامس **ملخص الدراسة والمقترحات**	
تمهيد	٢٣٦
أولا : الملخص باللغة العربية	٢٣٦
ثانيا : المقترحات	٢٤٧
المراجع	
أولا : مراجع باللغة العربية	٢٥٣
ثانيا : مراجع باللغة الانجليزية	٢٧٤
ثالثا : مواقع إلكترونية من الانترنت	٢٧٧
الملاحق	
ملحق (١) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ (CEDAW)	٢٨٠
ملحق (٢) استمارة الاستبيان	٣١٥
Summary	

قائمة الأشكال

المحتوى	رقم الصفحة
شكل (١): مفهوم التمكين انطلاقا من ارتباطة بالعملية التنموية	٩٥
شكل (٢): النموذج السببى المقترح للتمييز ضد المرأة الريفية	١٩١
شكل (٣): النموذج السببى المعدل للتمييز ضد المرأة الريفية	٢٠٩

قائمة الجداول

المحتوى	رقم الصفحة
جدول(١): الفرق بين الجنس (Sex)والجندر (Gender)	٣٥
جدول(٢): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للسن	١٦٦
جدول(٣): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للحالة التعليمة	١٦٧
جدول(٤): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للحالة المهنية	١٦٨
جدول(٥): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للحالة الزواجية	١٦٨
جدول(٦): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا لمدة الزواج	١٦٩
جدول(٧): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا لحجم الأسرة	١٧٠
جدول(٨): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا لنوع الأسرة	١٧٠
جدول(٩): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للدخل الشهرى للأسرة	١٧١
جدول(١٠): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا لمساحة الحيازة الزراعية بالقيراط	١٧٢
جدول(١١): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا لمستوى المعيشة	١٧٤
جدول(١٢): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للانفتاح الثقافى	١٧٥
جدول(١٣): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للانفتاح الجغرافى	١٧٦
جدول(١٤): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا لعضوية المنظمات الريفية	١٧٧
جدول(١٥): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا لقيادة الرأى	١٧٨

تابع قائمة الجداول

المحتوى	رقم الصفحة
جدول(١٦): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للتجديدية	١٧٩
جدول(١٧): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للمشاركة الاجتماعية غير الرسمية	١٨٠
جدول(١٨): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للدافعية للإنجاز	١٨١
جدول(١٩): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للطموح	١٨٣
جدول(٢٠): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا لإدراك المرأة لمكانتها في المجتمع	١٨٤
جدول(٢١): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للإنتماء للمجتمع المحلى	١٨٥
جدول(٢٢): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للتمييز في التنشئة الاجتماعية	١٨٦
جدول(٢٣): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للاتجاه نحو التمييز ضد المرأة الريفية	١٩٣
جدول(٢٤): توزيع المبحوثات إلى فئات وفقا للمعاناه من التمييز ضد المرأة الريفية	١٩٣
جدول(٢٥): قيم معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة المدروسة والاتجاه نحو التمييز ضد المرأة الريفية	١٩٥
جدول(٢٦): قيم معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة المدروسة والمعاناه من التمييز ضد المرأة الريفية	١٩٧
جدول(٢٧): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات التابعة بالنموذج السببى للتمييز ضد المرأة الريفية	٢٠٢
جدول(٢٨): التأثير المباشر وغير المباشر والارتباط غيرالسببى للمسارات المعنوية بالنموذج السببى للتمييز ضد المرأة الريفية	٢١٣
جدول(٢٩): أسباب التمييز ضد المرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات الريفيات	٢١٩

الباب الأول

مقدمة

تمهيد

أكتسب موضوع المرأة ودورها في المجتمع اهتماماً متزايداً في الربع الأخير من القرن العشرين وتزامن هذا الاهتمام مع الاهتمام المتزايد بالتنمية من حيث عناصرها وأبعادها والجهات المشاركة فيها ، وقد تطورت النظرة إلى دور المرأة في المجتمع مع تطور مفهوم التنمية ، وعدم اقتصاره على البعد الاقتصادى ليشمل أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية ترتبط بتلبية الاحتياجات الأساسية للرجل والمرأة على حد سواء وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين ، وقد ساهم هذا الأمر في تطوير النظرة السائدة حول دور المرأة في التنمية ، من كونها معوقة لهذه العملية وتطلب حلولا معزولة عن واقع المجتمع إلى دراسة الأسباب التى تعيق مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل .

وأُعتبر عدم المساواة في الحقوق ، وعدم التوازن في علاقات القوى بين الرجل والمرأة من حيث السيطرة على الموارد والقدرة على التحكم فيها وضعف المشاركة في اتخاذ القرارات من المعوقات الأساسية التى تحول دون زيادة مشاركة المرأة في التنمية والمجتمع وتهدد الأمن الاجتماعى .

فالتمييز بين المرأة والرجل ليس مشكلة حديثة وإنما هى قديمة قدم الإنسان ويستدل من قراءة التاريخ إن حضارة بنى الإنسان عبر كافة العصور التاريخية المتعاقبة كانت حضارة ذكورية الطابع تميزت بسيطرة الرجل على المرأة ، ويرجع ذلك إلى العلاقة بين الإنسان وبيئته ، تلك العلاقة التى اقتضت أن يتولى الرجل الأعمال التى تتطلب القوة الجسدية كالصيد والزراعة مثلا ، واتجهت المرأة نحو شئون البيت ورعاية الزوج والأولاد ، وفقاً لهذا المبدأ فإن للرجل من الطاقات ما يؤهله للقيام ببعض الأعمال وبكفاءة عالية ، وهى مجالات العمل المرهق والخطر من النواحى الجسمية ، وفى نفس الوقت فإن للمرأة من الطاقات البيولوجية ما يؤهلها للقيام بأعمال لا يستطيع الرجل القيام بها مثل إنجاب الأطفال ورعايتهم (الفلاحى ومحمود ، ١٩٩٨ ، ص: ٣٤٣).

ولقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن ذكورية المجتمع المصرى التى تتمثل في العديد من القضايا والموضوعات التى تعانى منها المرأة بشكل خاص ، وبرغم تلك المعاناة إلا أن المرأة نفسها في الغالب هى التى تعمل على تمجيد وتدعيم تلك الثقافة الذكورية من خلال عادات وممارسات اجتماعية وموروثات ثقافية يتم التنشئة عليها ونقلها عبر الأجيال ، حيث أصبحت المرأة مصدر لنقل الثقافة الذكورية واستيعابها بل وتعمل أيضا على إعادة إنتاجها بشكل يدعم تلك الثقافة ، فهى الوعاء الجسدى الذى يحمل المولود ووعاء فكرى يحمل تلك الثقافة الذكورية التى تعمل على تمجيد وتعظيم الرجل وتدنى مستوى المرأة أمام الرجل كتابع له ، فتقوم هى بنقل تلك الثقافة لمن تحمله في جسدها حتى وإن كان مخالفا لحقوقها المجتمعية ويجعل منها تابعا أمام الطرف الآخر الذى هو من المفترض أن يكون شريكا لها في تأسيس وتنمية المجتمع (آلاء كمال ، ٢٠١٨، ص: ١).

وما من شك أن المرأة تختلف عن الرجل فى تكوينها البيولوجى ولكن الأختلاف لا يعنى أنها أقل منه ، وإذا كان هناك بعض الفروق بينهما فإنها يمكن أن تكون بين أبناء الجنس الواحد نفسه ذكوراً أو إناثا ، فالفروق البيولوجية بين الجنسين لايمكن أن تبرر التمييز بينهما فى الحياة.

وأدى إنتشار ثقافة التمييز ضد المرأة إلى حرمانها من المشاركة في مختلف مجالات الحياة بالمجتمع بصفة عامة ، فقضية التمييز ضد المرأة من أهم القضايا التي مازال الموروث الثقافى الاجتماعى يتحكم فيها فهو أحد المرجعيات الأساسية الحاكمة في الاتجاهات نحو هذه القضية (سحر الجندى ، ٢٠١٨ ، ص: ١).

كما تعد إشكالية التمييز ضد المرأة واحدة من القضايا المعاصرة الهامة التي تحظى بإهتمام الباحثين والدارسين في العالم ، وتشكلت لهذا الغرض العديد من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية التي تقوم ببحث ودراسة وتحليل مختلف مظاهر التمييز ضد المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها (العيسى ، ٢٠٠٦ ، ص: ١)

ولا زالت المرأة في صورتها الاجتماعية سواءًا كانت أبنة أو أخت أو زوجة ينظر اليها بوصفها تابعاً للرجل الذى يحتل المكانة الأعلى ، لذا فإن قطاع كبير من المجتمع لا يزال ينظر إلى

المرأة (المتعلمة – العاملة – القيادية – النائبة بالبرلمان) على أنها خارج حدودها المتعارف عليها مما دعا إلى اهتمام غير مسبوق بالمرأة ليس على المستويين الرسمى والشعبى فقط بل على المستويات الدولية والإقليمية ، ويشترك في ذلك الدول المتقدمة والنامية والمجتمعات الغربية والعربية حتى صارت المرأة وتنميتها أحد المكونات الأساسية في برامج التنمية الشاملة بصفة عامة وبرامج التنمية البشرية بصفة خاصة .

تؤثر معاناة المرأة من التمييز عليها جسديا ونفسيا مما يعنى التأثير على مستقبلها ، والحد من مساهمتها في التنمية ، لذا فمن الضرورى مساهمة المرأة ومشاركتها في وضع السياسات التي تضمن لها مستقبلا يناسب قدراتها ، حيث إن لثقافة المجتمع دوراً في الحد من وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار . فبعض المفاهيم السائدة في المجتمع مثل عدم قدرة المرأة على إتخاذ القرار ومحدودية أدوارها في المجتمع لها دور في عدم وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار ، لذلك يجب تغيير هذه المفاهيم باستخدام وسائل الاعلام لتعديل صورتها فمشاركة المرأة فى الإعلام سيكون له أثر إيجابى في تعبئة المجتمع ، وتغيير ثقافته ، لضمان مشاركتها في شتى مجالات الحياة (إيمان الحسين ، ٢٠١١ ، ص: ٤١٨)

إن العنف ضد النساء كأحد مظاهر التمييز هو نتيجة للتراكمات التاريخية غير المتساوية بين الرجال والنساء والتى أدت إلى الهيمنة والتمييز ضد النساء من قبل الرجال والى منع التقدم الكامل للمرأة ، ويعد العنف ضد النساء هو أحد الآليات الاجتماعية الحاسمة التي أجبرت بها المرأة على التنازل عن احتلال مواقع متساوية مع الرجل ، والإعتراف بمسألة العنف ضد المرأة والتميز القائم ضدها قد مر بتطورات تاريخية مهمة والاعتراف الدولى بهذه القضية ما هو إلا نتيجة لسنوات من العمل على جميع الأصعدة والتى من أهمها المؤتمرات الدولية ، ومواثيق الأمم المتحدة (بشرى العبيدى ، ٢٠٠٩ ، ص: ٥).

المشكلة البحثية

حظيت قضايا المرأة بإهتمام كبير على جميع المستويات العالمية والمحلية حيث يمارس المجتمع الدولى بهيئاته ومؤسساته دوراً محورياً في النهوض بالمرأة وتحسين حالتها والقضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضدها، وذلك من خلال منظومة متكاملة من المؤتمرات

والاتفاقيات الدولية التي تسعى منظومة الأمم المتحدة من خلالها تضمين المساواة التامة بين المرأة والرجل ، وإزالة جميع العقبات التي تعترض تقدم المرأة في جميع مجالات الحياة .

حيث أن التمييز ضد المرأة يعيق الاستفادة من أدوارها كنصف المجتمع في تحقيق التنمية ، كما أن مناهضة التمييز ضد المرأة يدعم مكانتها في المجتمع ويتيح الاستفادة القصوى من طاقاتها المنتجة ، كما يعزز مفهوم المواطنة والعدالة في المجتمع .

فالمرأة تعانى من صور شتى للتميز ، حيث زيادة معدلات الأمية بين الإناث عن الذكور ، إنخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة عن مشاركة الرجال،وفى تولى المناصب القيادية وفى المشاركة السياسية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٧، ص:٥٣).

فتعليم المرأة يعد أحد الدعائم الأساسية لنهضة أى مجتمع فرأس المال البشرى من أهم المقاييس لثروة الشعوب ، حيث يسهم التعليم في تكوينه بإمداده بالمهارات والمعارف التي تجعله مؤهلا للقيام بما يجب أن يساهم به في تقدم المجتمع .

وبالرغم من تأكيد القوانين المحلية والدولية والدساتير الوطنية على أهمية المساواة وعدم التمييز بين الذكور والإناث في كل مستويات التعليم ومحو أمية المرأة ، إلا أنه مازالت هناك فجوة بين الذكور والإناث لصالح الذكور (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٧، ص: ٣٩).

وعلى الرغم من أن عمل المرأة وتمكينها اقتصادياً يعتبر وسيلة فعالة للنهوض بالمستوى الاقتصادى للأسرة والمجتمع ، وعلى الرغم من أن المرأة تشكل نصف المجتمع ومع توفير فرص التعليم لها وتوليها العديد من المناصب القيادية إلا أن مساهمتها في القوى العاملة مازالت محدودة ولا تزال حالة عدم المساواة بين المرأة والرجل مستمرة في سوق العمل مع ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث عن الذكور وكذا ارتفاع نسبة العاملات في القطاع غير الرسمى (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٧، ص: ٣٩).

وبالرغم من ارتفاع نسب تمثيل النساء في المناصب القيادية العليا في السنوات الأخيرة إلا أنه ما زال هناك فجوة بين الذكور والإناث لصالح الذكور (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٧، ص: ٣٩).

إن حصول المرأة على حقوقها في التعليم والعمل –على الرغم من وجود فجوة (تعليمية وعملية) والإعتراف بها كقوة إنتاجية على قدم المساواة مع الرجل بداية لتمتعها بمزيد من الحقوق الأخرى مثل الحق في تقلد الوظائف العامة والعليا (وظائف الإدارة العليا – السلك الدبلوماسى — السلطة القضائية)، إلا أنها مازلت غير ممثلة في عمليات صنع القرار الاقتصادى سواء في الهياكل العامة أو الخاصة ونادرا ما تشارك النساء في صياغة السياسة الاقتصادية القومية ، بما في ذلك صنع القرار بشأن تخصيص الموارد ، كما أن هناك العديد من النقابات التي تشكلت لتحسين أحوال العاملين ولكنها تستبعد النساء من المواقع القيادية أو من العضوية ذاتها (أمال عبد الهادى، ٢٠٠٩ ، ص ص: ٩-١٠).

ومع أهمية الدور السياسى للمرأة المصرية وتمتعها بحقوقها السياسية كاملة طبقا للدستور والقوانين المكملة له بالإضافة إلى قوانين مباشرة الحقوق السياسية وكفاح المرأة الطويل غير التاريخ لنيل حقوقها السياسية ، إلا أنه يأتى في وضع لا يتناسب مع مكانتها في المجتمع المصرى فمشاركتها في الحياة السياسية والنيابية وتمثيلها في المجالس المنتخبة مازال محدودا مقارنة بالرجل (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٧، ص:٦). ويدعم هذا الوضع الثقافة السائدة التي تتسم بكونها ثقافة ذكورية تجعل من الرجل محور الحياة الاجتماعية حتى وإن كانت النساء لديهن قدرات شخصية تفوق بعض الرجال .

لذا تتجه هذه الدراسة إلى تحديد مدى وجود تمييز ضد المرأة الريفية وأشكال هذا التمييز واخطاره وصولا إلى سبل لمواجهته .

لذا يمكن تحديد مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية :

١- ما مدى معاناة المرأة الريفية من التمييز بمحافظة المنوفية ؟

٢- ما مظاهر التمييز ضد المرأة الريفية بمحافظة المنوفية ؟

٣- ما العوامل المرتبطة والمؤثرة في اتجاه الريفيات نحو التمييز بمحافظة المنوفية ؟

٤- ما العوامل المرتبطة والمؤثرة في معاناة الريفيات من التمييز ؟

٥- ما أخطار استمرار التمييز ضد المرأة الريفية بمحافظة المنوفية ؟

٦- ما هى طرق مواجهة التمييز ضد المرأة الريفية في محافظة المنوفية كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعى لها ؟

أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة الحالية بصفة رئيسية تحليل ظاهرة التمييز ضد المرأة الريفية وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية وهى التعرف على :

١- اتجاهات المبحوثات نحو التمييز ضد المرأة الريفية

٢- معاناة المرأة الريفية من التمييز.

٣- وصف طبيعة العلاقات بين المتغيرات المدروسة والاتجاه نحو التمييز ضد المرأة الريفية.

٤- وصف طبيعة العلاقات بين المتغيرات المدروسة ومعاناة المرأة الريفية من التمييز.

٥- بناء نموذج سببى لتتبع العلاقات السببية وبيان ديناميكية ظاهرة التمييز ضد المرأة الريفية.

٦- الكشف عن أسباب التمييز ضد المرأة الريفية فى المجالات المختلفة من وجهة نظر المبحوثات الريفيات.

٧- وضع رؤية تحليلية سوسيولوجية للآثار الاجتماعية والثقافية المترتبة على إنتشار ظاهرة التمييز ضد المرأة الريفية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة.

أهمية الدراسة

يمكن حصر أهمية الدراسة في جانبين:

١) الأهمية النظرية

٢) الأهمية التطبيقية

١) الأهمية النظرية

تكمن أهمية هذه الدراسة في

١- سوف تثرى نتائج هذه الدراسة المعارف العلمية عن التميز ضد المرأة الريفية كما أن النتائج تعتبر إضافة لسلسلة الأبحاث السابقة عن قضايا التمييز ضد المرأة الريفية .

٢- ما ستفسر عنه هذه الدراسة من توصيات علمية تفتح آفاق جديدة لإجراء مزيد من الدراسات المستقبلية .

٢) الأهمية التطبيقية

١- ربما تكون هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية التي حاولت التوجه بأدواتها الكيفية والكمية للكشف عن الأبعاد المؤثرة فى مظاهر التمييز وصوره التي تمارس ضد المرأة الريفية بمحافظة المنوفية والوقوف على مدى إدراك الريفيات لمظاهر التميز .

٢- التأكيد على ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام العلمى والعملى لتحسين نظرة المجتمع للمرأة ، فضلا عن أن النتائج التي يمكن التوصل إليها سوف تساهم في دعم مركز المرأة وزيادة مساهمتها في عملية التنمية الريفية وزيادة دورها في عملية اتخاذ القرار ..

٣- من الممكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة مستقبلا وبشكل متواضع في معالجة مظاهر التميز ضد المرأة الريفية وفى المجالات المدروسة لمساعدة المرأة الريفية لتصبح عضوا فعالا في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع .